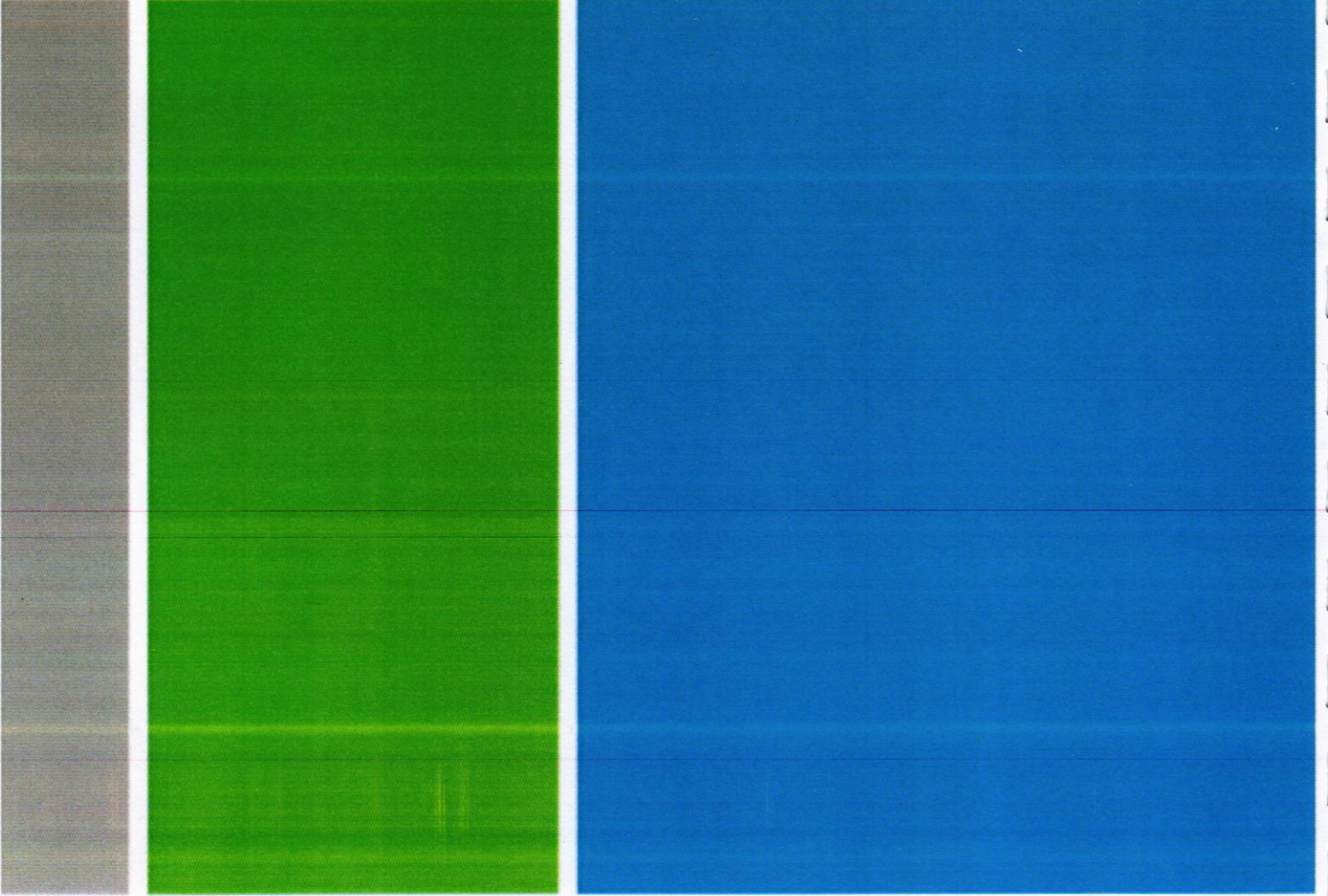


شركة أحمد مهدي الجبوري وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية
أعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين



مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

البيانات المالية للسنة المنتهية في

٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الإيضاحات التابعة لها

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

جدول المحتويات

رقم البيان	التفاصيل
أ - ي	تقرير مراقب الحسابات

البيانات المالية

رقم البيان	التفاصيل
١	بيان المركز المالي
٢	بيان الدخل
٣	بيان الدخل الشامل الآخر
٤	التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين)
٦	بيان التدفقات النقدية
رقم الصفحة	التفاصيل
٤٦ - ٧	إيضاحات حول البيانات المالية

البيانات المالية الموحدة

رقم البيان	التفاصيل
أ	تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
١	بيان المركز المالي الموحد
٢	بيان الدخل الموحد
٣	بيان الدخل الشامل الآخر الموحد
٤	التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) الموحد
٦	بيان التدفقات النقدية الموحد

إلى / حضرات السادة مساهمين
مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد المحترمون . .
م / تقرير مراقب الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لمصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة .
في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية عن المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمعايير المحلية المطبقة في العراق .

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وإن مسؤوليتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم (مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية) ونحن مستقلون عن المصرف وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية (الميثاق) وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق .

أمور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية ، لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق البيانات المالية لإبداء رأينا حول هذه البيانات ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور، تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها ادناه .

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية ، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك ، بناء عليه
فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، ان نتائج إجراءات التدقيق
التي قمنا بها ، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه ، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة .

الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)

يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل
الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الإسلامية ، يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات
وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ، نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التمويلات
الإسلامية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق
الرئيسية .

بلغ مجموع رصيد التمويلات الإسلامية للمصرف ٤٧٥,٦٩١,٨٩٢ الف دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ١١,٨٦١,٠٤٨ الف دينار
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وكما موضح في إيضاح رقم (٦) في البيانات المالية .
تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه البيانات المالية ضمن إيضاح رقم ٣ (الأدوات
المالية) .

نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام

تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي :

- ← فهم لطبيعة محفظة التمويلات الإسلامية للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الضبط الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية
الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل .
- ← قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات
والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة .
- ← قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف ، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) .
- ← لقد قمنا بدراسة عينة من التمويلات بشكل فردي وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي :

← مدى ملائمة مراحل التصنيف .

← مدى ملائمة احتمالية التعثر ، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة .

← مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها .

← صحة ودقة مخرجات النظام المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

← تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات وللتعرضات التي انتقلت بين المستويات بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية .

← فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة .

← قمنا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية لضمان وملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) .

← قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والإفصاح عن التمويلات الإسلامية .

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة ٢٠٢٤ غير البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات ، ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى ، من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لسنة ٢٠٢٤ لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول البيانات المالية ، ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى .
ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها ، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق البيانات المالية .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط .

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد البيانات المالية ، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك ، إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف .

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا ، إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو موحدة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية .

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق كما قمنا بما يلي :

← تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا ، إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية .

← فحص أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بما في ذلك النظم المحاسبية وإجراءات المراقبة الداخلية لتحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وبناءً على المستندات الداعمة بما في ذلك السياسات والإجراءات المعمول بها في المصرف ، تم التأكد من أن إجراءات المراقبة الداخلية والنظم المحاسبية المعمول بها في المصرف تعد كافية وأن المصرف ملتزم بتطبيقها وقد تم تنفيذ هذه العملية دون إبداء رأي حول فعالية هذه الأدوات .

← تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي أعدتها الإدارة .

← التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي ، يجب علينا أن نشير في تقرير مراقبي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات ، حيث تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات على الرغم من ذلك قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية .

← تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل .

← الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المصرف لإبداء رأي حول البيانات المالية ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمصرف ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق .

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق .
نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو التدابير ذات الصلة المطبقة متى كان ذلك مناسباً .

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية ، إذ إننا نفضح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو في أحوال نادرة جداً عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له .

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية (التنظيمية) الأخرى

← حقوق المساهمين

حيث بلغ رصيد حقوق المساهمين ٢٦٨,٢١٧,٢٨٧ الف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وبلغ رصيد السنة السابقة ٢٦٥,٨٢٩,٦٩٦ الف دينار بزيادة مقدارها ٢,٣٨٧,٥٩١ الف دينار ٠,٩٪ .

← النقد

← بلغ رصيد حساب النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي ١٨٢,١٩٢,٧٨٩ الف دينار في نهاية سنة ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٤٦,٩٢٨,٥٩٣ الف دينار في السنة السابقة ، مما يمثل زيادة قدرها ٣٥,٢٦٤,١٩٦ الف دينار بنسبة ٢٤٪ وكما هو موضح في إيضاح رقم (٤) في البيانات المالية .

← بلغ رصيد النقد لدى المصارف الخارجية ٤,٠٧٢,٨٧٤ الف دينار وقد تم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٧١,٣٠٥ الف دينار وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة وكما موضح في إيضاح رقم (٥) في البيانات المالية .

← الاعتماد على السويقت لأغراض المطابقة

نظراً لعدم ورود كتب تأييد أرصدة حسابات بعض المصارف الخارجية ، اضطر المصرف إلى الاعتماد على بيانات السويقت الصادرة من تلك المصارف لأغراض المطابقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ .

← ان التأثير على إجراءات المطابقة

أثر عدم ورود كتب التأييد على إجراءات المطابقة ، مما قد يتطلب اتخاذ إجراءات إضافية في المستقبل لضمان دقة البيانات وتأكيد الأرصدة بشكل رسمي .

← المؤشرات الاحترازية (السيولة والملاءة المالية)

تم الاطلاع والتأكد من صحة آلية احتساب النسب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي ، حيث كانت النتائج كما يلي :

← نسبة كفاية رأس المال ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ٧٠٪ وهي اعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ١٢,٥٪ .

← نسبة السيولة القانونية بلغت ٣١٪ متجاوزة بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي البالغ ٣٠٪.

← نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ١١٩٪ متجاوزة بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي البالغ ١٠٠٪ وهذا يشير إلى أن المصرف يتمتع بوضع مالي مستقر وقدرة جيدة على إدارة التمويل .

← نسبة تغطية السيولة (LCR)

بلغت نسبة تغطية السيولة ١٢٢٪ متفوقة على الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي والذي يبلغ ١٠٠٪ وهذا يعكس قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل بشكل فعال .

← بلغ مجموع التمويلات الإسلامية الممنوحة لأكثر من ٢٠ زبون (افراد + شركات) ٣٠٩,٢٥٠,٧٤٦ الف دينار وانها تمثل حوالي ٥٦٪ من اجمالي التمويلات الإسلامية وبالغلة ٥٥٥,٠٤١,٦٠٧ الف دينار خلال السنة المالية ٢٠٢٤ .

← نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٩) لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة ، بلغت الخسارة الائتمانية المحسوبة ١١,٨٦١,٠٤٨ الف دينار في حين أن المخصص المطلوب وفقاً للائحة الإرشادية يبلغ ١٩,٣٢٩,٨١٩ الف دينار، مما يؤدي إلى نقص في المخصص بمقدار ٧,٤٦٧,٧٧١ الف دينار .

← تقييم قدرة المصرف تجاه المودعين :

← الامتثال للالتزامات

أظهر المصرف التزاماً قوياً بتلبية جميع طلبات السحب للمودعين دون أي تأخير أو تلوؤ ، هذا يعكس قدرة المصرف على إدارة السيولة المالية بشكل فعال وتلبية احتياجات المودعين في الوقت المناسب .

← تعزيز الثقة

من خلال تلبية الالتزامات بشكل كامل وهذا يعزز المصرف الثقة بينه وبين المودعين ، مما يسهم في استقرار العلاقة بين الطرفين ويعكس التزام المصرف بالمعايير المالية المعمول بها .

شركة أحمد الجبوري وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية
الحارثية - شارع الكندي
ص.ب. ٥٥٠٢٤ - بغداد - العراق
جوال: +٩٦٤ ٧٩٠١٨٥٧٠٩٤
acc.firm@aljuboori.net
www.aljuboori.net

← لا تزال نسبة الاستثمارات إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة أعلى من الحد الأقصى المسموح به من قبل البنك المركزي العراقي البالغ ٢٠٪ ،
نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط نسبة الاستثمارات إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به
من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ ٢٠٪ .

← مازالت نسبة التمويل النقدي إلى الودائع أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تبلغ ٧٥٪ ، نوصي باتخاذ الإجراءات
اللازمة لضبط نسبة التمويل النقدي إلى الودائع وعدم تجاوز الحد المسموح به من قبل البنك المركزي العراقي .

← تشكل الموجودات الأخرى نسبة ٨,٥ % من إجمالي الموجودات المتداولة وكما موضح في إيضاح رقم (١٢) في البيانات المالية .

← بلغت إيرادات السنة المالية ٢٠٢٤ ٧٨,٢٠١,٦٤٠ الف دينار عما كانت عليه في السنة المالية ٢٠٢٣ بمبلغ ٤٣,٨٨٥,١٢٨ الف دينار بمقدار
الزيادة ٣٤,٣١٦,٥١٢ الف دينار .

← تجاوزت تعاملات المصرف مع ذوي الصلة بما في ذلك (شركة دار أوروك للتجارة العامة) النسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ،
نوصي بمراجعة وتعديل تعاملات المصرف مع ذوي الصلة لضمان الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي .

← تم مراجعة الملفات الائتمانية لأكبر (٢٠) تمويل ممنوح والضمانات المقدمة ومدى وملاءمتها مع السياسة الائتمانية المقررة من قبل مجلس
إدارة المصرف .

← تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي ونتائج تدقيق البيانات المالية المرحلية
للمصرف في نهاية كل فصل من فصول السنة ولوحظ عدم وجود أمور جوهرية ، حيث ان المصرف ملتزم بمتابعة تنفيذ المعالجات الخاصة
بالبنك المركزي العراقي او اي إجراءات تنفيذية أخرى .

← قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي

← تم استعراض تقارير القسم وخطة التدقيق السنوية ومتابعة تنفيذ التوصيات كما تم استعراض التقارير الفصلية للتأكد من فعالية الرقابة
الداخلية وجودة الأداء وتقديم توصيات لتحسين إجراءات العمل وحماية أصول المصرف .

← تم الاطلاع على محاضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية وتوصياتها وتقاريرها ومتابعة التزام المصرف بتطبيق التوصيات والفتاوى حيث
أبدت الهيئة رأيها في مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

← قسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال

← الامتثال التنظيمي والرقابي

يعمل قسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال في المصرف على ضمان التزام جميع العاملين بالمتطلبات التنظيمية والرقابية بالإضافة إلى
الامتثال للمتطلبات الداخلية والخارجية والشرعية ، يلتزم المصرف بفتاوى وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية مع الحرص على تطبيق السياسات
الحاكمة التي تنظم كافة الأنشطة المالية .

← التقارير الدورية والالتزام بالانماذج المعتمدة

يُعد القسم التقارير الدورية بشكل منتظم ويرسلها في الأوقات المحددة وفقاً للنماذج المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي ، يضمن هذا الإجراء الشفافية والالتزام بالمعايير الرقابية المعمول بها .

← الالتزام بالسياسات الشرعية

يلتزم المصرف بالسياسات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية مع التأكد من أن جميع أنشطة السلع والخدمات تتوافق مع الضوابط الشرعية المعتمدة ، يُمنع التعامل مع أي سلع أو خدمات محظورة وفقاً للضوابط الشرعية المعمول بها في المصرف .

← انظمة مكافحة غسل الأموال (الجرائم المالية)

المصرف اتخذ إجراءات كافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويجري تنفيذ هذه الإجراءات وفقاً للأنظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي ويعتمد المصرف الإجراءات التالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، على المستوى التنظيمي يوجد تشكيل معني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متمثلاً بـ (قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة ويتمتع باستقلالية تامة حيث يتبع بصورة مباشرة الى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مشيرين الى ان الكادر الوظيفي يتناسب مع حجم الاعمال اليومية على عاتق القسم (مراقبة ، مراجعة العمليات اليومية والإبلاغ) من خلال سياسات واجراءات مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة (يتم مراجعتها سنوياً وتحديثها متى ما دعت الحاجة الى ذلك) إضافة الى برنامج تدريبي وافي لتدريب الخطوط الدفاعية في المصرف وكذلك تطرقت عملية المراجعة الى التالي :

← يطبق المصرف برنامج للتعرف على الزبائن (برنامج اعرف زبونك KYC) كفوء وفعال ومن خلال نظام رقمي يضمن اتاحة المعلومات لذوي المصلحة لضمان الامتثال للعقوبات المحلية والدولية وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

← النظام الرقمي المعتمد / يوجد نظام رقمي معتمد لمراقبة العمليات والمعاملات من خلال السيناريوهات المفصلة والتي تلبى المتطلبات الوطنية من السيناريوهات الواجب تطبيقها المعممة من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

← النظام الرقمي الخاص بالامتثال الى العقوبات الدولية / يتضمن تحديث دوري لقوائم العقوبات الدولية (بصورة يومية) فيما يتعلق بالقوائم العالمية والمحلية ، قوائم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي ، قوائم الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، قوائم لجنة تجميد اموال الإرهابيين العراقية .

← النظام الرقمي الخاص بتصنيف الزبائن على أساس المخاطر / ان النظام المستخدم يقوم بتصنيف الزبائن على أساس المخاطر من خلال مصفوفة مخاطر الزبائن المعتمدة لدى المصرف يضمن التعرف على الزبائن ذوي المخاطر على مختلف درجات مخاطرم (عالية ، متوسطة ، منخفضة) ، حيث يضمن التعرف وتشخيص الزبائن ممثلين المخاطر العالية (السياسيين ومن في حكمهم) .

← يعتمد المصرف على النظام الرقمي لمراقبة العمليات والمعاملات وامتثال زبائن المصرف بشكل أساسي في جهوده لمراقبة عمليات ومعاملات الزبائن .

أن المصرف قد اتخذ إجراءات كافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وينفذ هذه الإجراءات وفقاً للأنظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي ، مع التزام بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ مما يعزز الثقة في إجراءاته لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

← قسم إدارة المخاطر

← الامتثال للتعليمات الرقابية :

يعمل قسم إدارة المخاطر في المصرف على تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بكل دقة بما في ذلك ضوابط إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، كما يلتزم القسم بمتطلبات لجنة بازل III لضمان سلامة الإجراءات المالية .

← اختبارات الضغط وتحليل المخاطر

يُجري القسم اختبارات الضغط بشكل دوري لتقييم قدرة المصرف على مواجهة التحديات المالية المحتملة ، يأتي هذا الإجراء في إطار الحفاظ على استقرار المصرف وضمان سلامة العمليات المالية .

← الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية

يلتزم القسم بتطبيق المعايير الدولية والمحلية لإدارة المخاطر ، مما يعزز من قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر المحتملة بفعالية ، يعد هذا الالتزام جزءاً من الجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استمرارية الأعمال .

← القسم القانوني

تم الاطلاع على تقارير القسم وعلى الهيكل التنظيمي والسياسات والاجراءات والمسمى الوظيفي للقسم والمشاركة بالرد على الاستفسارات والطلبات التي ترد من إدارات وأقسام المصرف فيما يخص التشريعات والنصوص القانونية وعلى القضايا المدورة لسنة ٢٠٢٤ وعلى الدعاوى خلال السنة :

← الدعاوى المقامة من المصرف ضد الغير .

← الدعاوى المقامة من الغير ضد المصرف .

← الدعاوى المحسومة .


وعلى ضوء المؤشرات المؤيدة لنا من القسم فانه من المستبعد ان يترتب على المصرف أي التزامات مالية مقابل القضايا اعلاه .

← ان المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف وسجلاته المحاسبية قد تم تسجيلها وفق برنامج محاسبي إلكتروني وقد تضمنت حسب رأينا تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات وموارد المصرف واستخداماته وان البيانات المالية كانت متفقة مع السجلات المحاسبية وتعليمات البنك المركزي العراقي ويحتفظ المصرف بالسجلات والقيود المحاسبية في أماكن محكمة .

شركة أحمد الجبوري وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية
الحارثية - شارع الكندي
ص.ب. ٥٥٠٢٤ - بغداد - العراق
جوال: +٩٦٤ ٧٩٠ ١٨٥٧٠٩٤
acc.firm@aljuboori.net
www.aljuboori.net

- ← ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي .
- ← ان عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية تمت بشكل سليم من قبل إدارة المصرف وبإشرافنا وأن نتائج هذا الجرد جاءت مطابقة للسجلات وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأساس والمبادئ المحاسبية المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة .
- ← لا توجد **أحداث لاحقة جوهرية** لغاية تاريخ إصدار البيانات المالية ، باستثناء تأسيس (شركة الطيف للدفع الإلكتروني محدودة المسؤولية - بغداد) بتاريخ ١٠ شباط ٢٠٢٥ وهي شركة تابعة للمصرف وهو حدث غير معدل للبيانات المالية .
- ← أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوع التدقيق وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة .
- ← ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتوجيهات البنك المركزي العراقي بأعداد البيانات المالية السنوية وفق معايير المحاسبية المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية وتنفيذاً لـ . . .

- ← قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المعدل .
- ← قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .
- ← قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ .
- مع التقدير . . .


أحمد مهدي الجبوري

شركة أحمد مهدي الجبوري وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية
بغداد ٢٩ حزيران ٢٠٢٥



مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

بيان المركز المالي

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار	ايضاح	البيان
			الموجودات :
١٤٦,٩٢٨,٥٩٣	١٨٢,١٩٢,٧٨٩	٤	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
٤,٦٣٩,٣٨٢	٤,٧٢٨,٧٧٨	٥	ارصدة وودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى
٣١٥,٤٦٨,١٢٣	٤٦٣,٨٣٠,٨٤٤	٦	التمويلات الاسلامية بالصافي
٧٤,٣٣٩,٣٧٩	٨٥,٩٩١,٩٢٩	٧	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الموحد
٧,٠١٠,٠٠٠	٧,٠١٠,٠٠٠	٨	استثمارات في شركات التابعة
٣١,٨١٣,٣٢٥	٣٧,٨٤٦,١٨٢	٩	ممتلكات ومعدات ومباني بالصافي
٣,٢٩٠,٩٥٤	١٠,٧٣٠,٢٧٨	١٠	الموجودات غير ملموسة
٩,٠٩٦,٥١٤	١٠,٠٣١,٧٥٥	١١	مشروعات تحت التنفيذ
٢٤,٧٤٥,٣٤٤	٥٥,٧٥٧,٤٥٨	١٢	الموجودات الأخرى بالصافي
٣١٧,٣٣١,٦١٤	٨٥٨,١٢٠,٠١٣		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين :
			المطلوبات :
٥٣,٤٨٣,٩٧٤	٣٧,٤٢٢,٢٤٦	١٣	التمويل المستلم / البنك المركزي العراقي
٢٧٣,٦٨٠,١٦٠	٥٠٦,٥١٠,٩١١	١٤	الحسابات الجارية والودائع
٩,٨٤٧,٦٠٨	٨,٨٧٠,٤١٢	١٥	التأمينات التقديرية
٢,٦٩٨,٢١٥	١,٤٦٢,٤١٣	١٦	مخصص ضريبة الدخل
١٦٢,٧٢١	١٧٠,٣٥٢	١٧	التخصيصات
١١,٦٢٩,٢٤٠	٣٥,٤٦٦,٣٩٢	١٨	المطلوبات الاخرى
٣٥١,٥٠١,٩١٨	٥٨٩,٩٠٢,٧٢٦		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين :
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٩	رأس المال الاسمي والمكتتب به
٩٣٥,٢٥٨	١,٠٥٤,٦٣٨	٢٠	احتياطي قانوني
١,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠	احتياطي التوسعات
٨٩,٧٦٢	٨٩,٧٦٢	٢٠	احتياطي تقلبات اسعار الصرف
١٣,٨٠٤,٦٧٦	٦,٠٧٢,٨٨٧	٢٠	الفائض المتراكم / الارباح المدورة
٢٦٥,٨٢٩,٦٩٦	٢٦٨,٢١٧,٢٨٧		مجموع حقوق المساهمين
٣١٧,٣٣١,٦١٤	٨٥٨,١٢٠,٠١٣		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
٢٨,٠٢٥,١٧٣	٤٩,٤٩٥,٦٩٣		البنود خارج الميزانية



رئيس مجلس الادارة
عمار مظفر صالح

أحمد مهدي الجبوري

شركة أحمد مهدي الجبوري وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

المدير المفوض
رضا حمزة عبد الرضا

المدير المالي
عبد الله ثائر نوري
٢٦٠٥٠ / ع

يرجى مراجعة تقريرنا المرقم ٢٠٢٥ / ١٥٩ بتاريخه
بغداد / ٢٩ حزيران / ٢٠٢٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣١) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

بيان الدخل

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

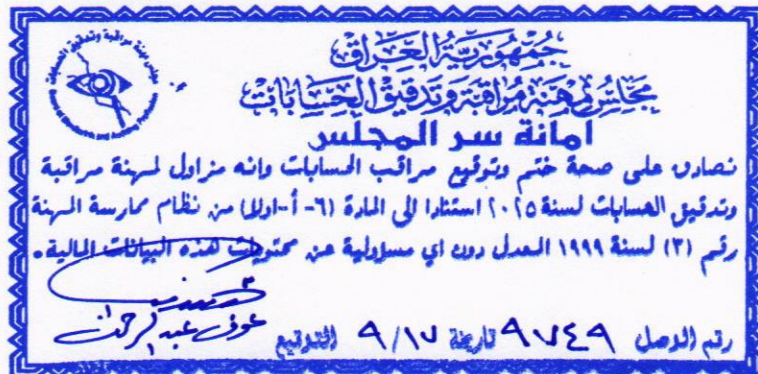
البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ الف دينار	ابضاح
الإيرادات :			
إيراد الصيرفة الإسلامية (الائتمان النقدي)	٤٤,٨٥٨,٥٨٤	١٤,١٣٧,٨١٤	٢١
إيراد الاستثمارات الاسلامية	٦,١٦٧,٩٢١	٣,٦٩١,٧٢٧	٢٢
إيراد ودائع اسلامية / مستردة (كسر الوديعة)	٢,١٠٠,١٤٤	(١٦,٧٤٣,٧٤٧)	٢٣
إيرادات العمليات المصرفية	٢٤,٨٦٨,٧٢٦	٤٢,٧٣٥,٥٥٣	٢٤
إيرادات العمليات الاخرى	٢٠٦,٢٦٥	٦٣,٧٨١	٢٥
اجمالي الإيرادات	٧٨,٢٠١,٦٤٠	٤٣,٨٨٥,١٢٨	
تنزل المصروفات :			
رواتب واجور الموظفين وما في حكمها	٨,٤٩٧,٣٨٩	٩,٩٠٥,٧٠٦	٢٦
مصروفات الصيرفة الإسلامية	٢٢,٣٩٣,١٤٦	-----	٢٧
مصروفات العمليات المصرفية	٩,٥٤٢,٤٨٥	-----	٢٨
المصروفات التشغيلية والأخرى	١٨,٨١٧,٤٢٧	١٤,٨٣٤,٨١٤	٢٩
الاستهلاك والاطفاءات	٣,١٨٥,٠٢٢	١,٩٨٦,٧١٤	١٠, ٩
استهلاك الاجارة	٢,٦١٧,٤٥٦	-----	
خسائر التذني في قيمة العقارات	٧٥٠,٠٠٠	٦٧٨,٨٩٩	
مخاطر الائتمان	٨,٥٤٨,٧١١	١,٥٧٨,٠١٢	
مخاطر التذني في النقد لدى البنك	-----	٦٣,٤٠٩	
مخاطر التذني في الموجودات المالية	-----	٨٥٨,٥٧٩	
إجمالي المصروفات	(٧٤,٣٥١,٦٣٦)	(٢٩,٩٠٦,١٣٣)	
صافي الدخل قبل الضريبة	٣,٨٥٠,٠٠٤	١٣,٩٧٨,٩٩٥	
تنزل : ضريبة الدخل	(١,٤٦٢,٤١٣)	(٢,٦٩٨,٢١٥)	١٦
صافي الدخل بعد الضريبة	٢,٣٨٧,٥٩١	١١,٢٨٠,٧٨٠	
يوزع كما يلي : احتياطي قانوني ٥ %	١١٩,٣٨٠	٥٦٤,٠٣٩	
الفائض المتراكم	٢,٢٦٨,٢١١	١٠,٧١٦,٧٤١	
المجموع	٢,٣٨٧,٥٩١	١١,٢٨٠,٧٨٠	
العائد على السهم	٠,٠٠٩	٠,٠٤٥	

المدير المفوض
رضا حمزة عبد الرضا



المدير المالي
عبد الله ثائر نوري

ع / ٢٦٠٥٠



تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣١) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار	ابضاح	البيان
١١,٢٨٠,٧٨٠	٢,٣٨٧,٥٩١		صافي الدخل

الدخل الشامل الآخر :

بنود قد يعاد تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة :

الدخل الشامل الاخر / صافي المكاسب أو (الخسائر) / اعادة تقييم

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

اجمالي الدخل الشامل الآخر

----	----
----	----
١١,٢٨٠,٧٨٠	٢,٣٨٧,٥٩١

اجمالي الدخل الشامل

مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

بيان التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين)
كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

نوع الاحتياطي	الحركة خلال السنة	الرصيد في ١/ كانون الثاني / ٢٠٢٤	رأس المال المكتتب به	الف دينار	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي قانوني	الف دينار	٩٣٥,٢٥٨	احتياطي التوسعات	الف دينار	١,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي اقسام	الف دينار	٨٩,٧٦٢	الفائض المتراكم	الف دينار	١٣٨,٠٤,٦٧٦	مجموع الاحتياطيات	الف دينار	١٥٨,٨٢٩,٦٩٦	اجمالي حقوق المساهمين	الف دينار	٢٦٥,٨٢٩,٦٩٦		
الدخل الشامل خلال السنة																									
التحويل بين الاحتياطيات																									
الرصيد في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٤																									

- احتياطي توسعات / الاضافات تمثل (١٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار عن المبلغ المحول بموجب اجماع الهيئة العامة بتاريخ ١٢ / ١١ / ٢٠٢٤ .
- الفائض المتراكم / الارباح المسددة / التحويل بين الاحتياطيات / التبريلات / تنفق مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار المبلغ المحول إلى احتياطي التوسعات المخصص لتأسيس شركة تابعة جديدة / شركة الدفع الإلكتروني .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣١) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها